الأبعاد السياسية
للمشاريع المائية الأثيوبية

د. الشفيع محمد المكي*

Abstract :

The Paper studies the political implications of Ethiopia's attempts- as an up stream country – to establish hydrological projects on the Blue Nile River on Egypt and Sudan, the down streams. The paper examines . the relationship between the three countries and exposes the centrifugal forces behind the rising of tensions in order to improve these relations .

The observer of Ethiopia's foreign policy easily discovers that this policy dwindles between "cooperation" and "conflict" . Since the 1970 Ethiopia's water policy is geared towards establishing hydrological projects and dams on the Blue Bile and its tributaries to generate electricity. Ethiopia declared its intentions not to conclude or to join any agreement concerning the adminstration of the Nile Basin . On the other hand , it declared its intentions to construct 40 schemes along the river Nile.

Irrespective of Ethiopia's denial of any Israeli and USA involvement in its water projects its clear that there is such a presence. Israeal's relation with these projects illustrates the involvement .

The paper rejects the conflict – born calls for war over water among the Nile . Basin countries. Instead, it argues that there is a wide room for cooperation between these countries. These countries have to design plans and strategies to face this problem . The paper recommends that these plans and strategies are to be adopted as national plans for sustainable development for the benefit of all the Nile Basin countries.

في هذه الورقة نحاول ملامسة الانعكاسات السياسية على قيام أثيوبيا بإنشاء مشاريع مائية على النيل الأزرق والأنهار الأخرى المغذية لبحيرة تانا بالمياه ، بين أثيوبيا كدولة منبع ، والدول التى ستتأثر بذلك ، وهى السودان كدولة تمر بأراضيها هذه المياه ومصر بأعتبارها دولة المصب النهائى .

يشكل النيل الأزرق عند التقائه فى الخرطوم بالنيل الأبيض ، نهر النيل ، الذى يعد من أطول الأنهار فى العالم ، حيث يبلغ طوله 6825 كيلومتر ، وتبلغ مساحة حوضه نحو ثلاثة ملايين كيلومتر مربع [1] . يمتد نهر النيل على أراضى عشرة دول ، هى زائير ، بوروندى ، رواندا ، تنزانيا ، كينيا ، أوغندا ، أثيوبيا ، أريتريا ، السودان ومصر .

ويمكن القول إن نهر النيل نهر دولى . ويوجد أول منبع للنهر فى كاجيرا Kagera (بوروندى) ويمتد حتى يصل بحيرة فكتوريا . ويطلق عليه هنا أسم كاجيرا (وهو يشمل نهرى كاجيرا ولوفيرونزا) ويتواصل أمتداد النهر من بحيرة فكتوريا ، حيث يحمل أسم نيل فكتوريا حتى بحرية

---

* أستاذ مساعد – شعبة العلوم السياسية – جامعة الخرطوم

[1] عبد الرحيم جمد العرقان ، أزمة المياه فى الشرق الأوسط والسلام العربى الأسرائيلى ، المياه العربية وتحديات القرن الحادى والعشرين ، المؤتمر السنوى الثالث . مركز دراسات المستقبل جامعة أسيوط 24 – 26 نوفمبر 1998م ، ص 5

البرت في أوغندا (ويشمل هذا المجرى شلالات ريبون) ، ومن بحيرة البرت يمتد النهر حاملا أسم نيل البرت حتى يدخل السودان ، ويواصل أمتداده حاملا أسم بحر الجبل حتى مدينة ملكال بالسودان . وهنا يلتقى النهر ثلاثة روافد هامة هى بحر الغزال وبحر العرب من السودان ، ونهر سوباط من أثيوبيا ، ويلتقى الأخير بدوره أربعة روافد هى أبارو ، جيلا ، أكوبو من أثيوبيا ، والكعبن يأتى من السودان . ويمتد مجرى النيل من ملكال وحتى مدينة الخرطوم حاملا أسم النيل الأبيض ، وهناك يلتقى النيل رافدا آخر مهما هو النيل الأزرق ورافدي الدندر والرهد النابعين من أثيوبيا ، ويستمر النهر حاملا أسم نهر النيل [1]. يلتقى النيل شمال مدينة الخرطوم - عند مدينة عطبرة بالسودان - بنهر عطبرة ،وهو نهر مشترك بين أثيوبيا وأريتريا ويأتى من الهضبة الأثيوبية . يستمر نهر النيل - الذى أتخذ هذا الأسم بعد التقاء نهرى النيل الأزرق والنيل الأبيض شمالا حتى مدينة القاهرة التى يتفرع عندها الى فرعى رشيد ودمياط .

تعتبر أثيوبيا الدولة الأهم التى تنبع روافد النيل منها وهى النيل الأزرق ونهر عطبرة وروافدهما ، بالإضافة الى نهر سوباط الذى يتلقى النيل الأبيض فى جنوب السودان وتساهم مياهها بحوالى 86% من أيراد النهر بأكمله[2].

أثيوبيا الموقع والتاريخ :

تشكل قلب أثيوبيا هضبة ضخمة ترتفع فى بعض مواقعها الى 4620 متر فوق سطح البحر ، ترتبط بالقلب مجموعات من الجبال التى تنحدر بنسب متفاوتة فى الإتجاهات الجغرافية الأربعة ،حتى تصل بعض المنخفضات التى تصل الى 100 متر تحت سطح البحر قرب البحر الأحمر . وقد نمت فى أثيوبيا حضارات قديمة ،ثم دخلت المسيحية الأرثوذوكية القبطية الى هذه المنطقة فى عام 330م ، وشكلت ذاكرة تاريخيه مستمرة حتى العصور الحديثة ، خاصة مع انتشار الإسلام حولها [3] . ومنذ قيام مملكة الحبشة ، ثم تحولها الى أمبراطورية وهى فى حالة صراع عسكرى مع شعوب وقبائل منطقة الجوار ، لأنها توسعت على حساب جماعات بشرية تختلف معها فى الأثنية واللغة والدين ، وخلال التاريخ الماضى حدث صراع عسكرى مع الإمبراطورية المصرية فى عهد الخديوى إسماعيل ، ومع شعوب العفر والصومال فى عهد الإمام أحمد بن أبراهيم (أحمد جران) ، ولهذا ترسخ فى تصور الحبشة أنها جزيرة مسيحية فى وسط بحر من الشعوب الإسلامية ، وقامت علاقاتها الخارجية فى تلك الفترة على أساس المفهوم الصراعى وميزان القوة العسكرية [4]. وقد وضع منليك الثانى أمبراطور الحبشة الجذور الحديثة للقومية الأثيوبية التى أتسمت بتصور توسعى جيوبولتيكى وأضح لحدود أثيوبيا السياسة ، حددها فى رسالة أرسلها الى ملوك الدول الأستعمارية الأربعة الأوروبية عام 1891م وذكر فيها :

(أ) "تبدأ الحدود الإيطالية من "أرقالى" الواقعة على البحر الأحمر ممتدة على خط يتجه غربا مخترقا سهل ميدا عند جيجرا ، ومنها الى غابات نهر مارب وأراندا ، ويتجه الخط من هذه المنطقة جنوبا الى ماهبوهلاووجا وجورا حتى نهر عطبرة وستيت وحتى مدينة التومات. ومن هذه المدينة تلتقى الحدود مع القضارف حتى مدينة كركوج على النيل الأزرق ، ويمتد منها الخط حتى يصل نقطة التقاء نهر

---

[1] أبراهيم محمد العنانى "أثيوبيا ومدى الإلتزام بأتفاقيات الإنتفاع بمياه النيل" السياسة الدولية ، العدد 129 ، يوليو 1997م ، ص 55

[2] سامر مخمير وخالد حجازى ، أزمة المياه فى المنطقة العربية :الحقائق والبدائل الممكنة ، سلسلة عالم المعرفه ، 209 ، الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، 1996م ، ص 105

[3] لواء ركن ، بحار عبد الله سلمان ، "أمن منابع النيل – الحلقة (2) ، مجلة الدفاع العربى – الأفريقى ، فرع البحوث العسكرية ، العدد "50" ديسمبر 1996م ، ص 52 .

[4] عبد الملك عودة ، السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل ، كتاب الإهرام الإقتصادى ، العدد 135 ، أبريل 1999 ، ص 36.

السوباط بالنيل الأبيض ثم يمتد خط الحدود حتى يضم مدينة أربورى والمناطق المحيطة بها حتى يبلغ بحيرة تلمبورد .

(ب) إذا ما تتبعنا الحدود القائمة اليوم لإمبراطوريتى فساحاول إذا ما وهبنى الله العمر والقوة أن أعود بهذه الإمبراطورية الى حدودها القديمة الممتدة حتى مدينة الخرطوم وبحيرة نياتزا " [1] .

فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر حدثت عملية تصفية الأمبراطورية المصرية وتقاسمت المنطقة كل من بريطانيا وإيطاليا وفرنسا ، وعلى الرغم من التنافس الإستعمارى إلا أن الدول الثلاث اتفقت على تقسيم أراضى الحبشة فى اتفاقيات وبروتوكولات معروفة ، ولم يتم التقسيم وانفردت إيطاليا بغزو الحبشة انطلاقا من مستعمرتها الإريترية قبل الحرب العالمية الثانية ، وأدت أحداث هذه الفترة الإستعمارية الى ترسيخ مخاوف التقسيم والتفكيك إضافة مخاوف التطويق فى تصورات الأمن القومى الأثيوبى .. وهذا هو جذر الموروث القديم[2].

أن متابعة السياسة الخارجية الأثيوبية تجاه دول الجوار فى القرن الأفريقى وحوض النيل تكشف مواقف وحالات من التراوح والتأرجح بين المفهوم الصراعى والمفهوم التعاونى فى إطار العلاقات المتبادلة . وينعكس ذلك فى تصريحات المسئولين الأثيوبيين . فقد كرر رئيس الوزراء الأثيوبى مزاعم الأمبراطور منليك الثانى نفسها أمام الجلسة التأسيسية لمنظمة الوحدة الأفريقية عام 1963م ، حيث أعلن أن الدول الأستعمارية حرمت بلاده من سواحلها فى المحيط الأطلسى حيث لم تكن هنالك دول أو أمم تسمى السودان أو تشاد أو أفريقيا الوسطى أو نيجيريا ، وإنما هناك فقط أثيوبيا التى تمتد بطول عرض القارة الأفريقية [3].إلا أن العهد الجمهورى المعاصر منذ عام 1991م ، الذى أعلن ومارس المفهوم التعاونى فى إطار السلام الأقليمى تجاوبا مع التغيير فى الأوضاع الداخلية فى الدولة وفى الأوضاع الأقليمية والعالمية بعد انتهاء الحرب الباردة . هذه الحالات والمواقف ترجع أساسا الى وجود المفهوم الصراعى القديم وأساليبه العسكرية فى داخل تصورات الأمن القومى الأثيوبى ، وأن التراكم التاريخى الأثيوبى الطويل والمعقد تولدت عنه مخاوف التطويق والتفكيك للبناء الأمبراطورى السابق على قيام الجمهورية الفدرالية الديمقراطية منذ عام 1991م [4] .

المشروعات الأثيوبية :

تتلخص ثوابت المشروعات الأثيوبية ، فى أن أثيوبيا طورت سدود لتوليد الطاقة الكهربائية ، وهناك مشروعات متعددة لهذا الغرض . وهذا مؤشر الى أن الدولة سوف تعتمد بشكل أساسى على الطاقة المائية ، وقد تم فتح هذا القطاع للأستثمار الخارجى من خلال التقديرات الأولية الى حددت 148 موقع يمكن أن تقام عليها مشروعات بطاقة 103600 ميجاوات فى الساعة ، منها 18 مشروعا بطاقة 43970 ميجاوات فى الساعة ، أقترحت لتنفيذها حتى عام 2020م . ستة من هذه المشروعات متعددة الأغراض لإنتاج مشترك لـ 2100 ميجاوات فى الساعة، يمكن أن توفر لأثيوبيا الطاقة المطلوبة حتى عام 2035م بالإضافة لتوفيرها لرى مساحة

---

[1] لواء ركن ، بحار عبد الله سلمان ، مصدر سابق ، ص 53 .

[2] عبد الملك عودة ، مصدر سابق ، ص 36 .

[3] لواء ركن ، بحار عبد الله سلمان ، مصدر سابق ، ص 55 .

[4] عبد الملك عودة ، مصدر سابق ، ص 36 .

تبلغ 100.000 كيلومتر مربع [1]. لإنجاز ذلك تحتاج أثيوبيا الى دراسات شاملة ومفصلة لأحواض الأنهار داخل حدودها والى إتفاقية دولية تقدم بها دفوعها لقيام هذه المشروعات .

أشارت كتابات كثيرة الى أن أثيوبيا حاولت منذ بداية السبعينات تشييد منشآت على النيل الأزرق وفروعه الأمر الذى دفع الرئيس المصرى أنور السادات الى التهديد بإعلان الحرب . وقد وضعت أثيوبيا خطة مشاريع بحيرة تانا ومنطقة بيلير العليا ، وتتضمن إقامة 10 خزانات وسدود ، بعضها على نهر أبا الصغير ، وهو الرافد الرئيسى الذى يغذى بحيرة تانا ، وبعضها مخطط لانشائة على البحيرة ذاتها فى صورة محطة للمياه تغذى شبكة قنوات الرى ، وأنفاق تخرج من البحيرة الى السهل فى جنوبها الغربى[2]. وفى عام 1981 أعلنت أثيوبيا أنها لن توقع أو تنضم الى أى اتفاقية خاصة بحوض النيل ، وأنها تعتزم تنفيذ 40 مشروعا على مجرى النيل الأزرق قبل أن يعبر الأراضى السودانية ليصل الى مصر [3] .ومن هذا المنطلق تقدمت أثيوبيا رسميا بمطالبها الى مؤتمر الأمم المتحدة للدول النامية عام 1981 حين أعلنت رغبتها فى إستصلاح 91 الف هكتار (227 الف فدان) ، فى حوض النيل الأزرق ونهر السوباط ، وأكدت أنه نظرا لعدم وجود أتفاقيات بينها وبين الدول النيلية الأخرى فإنها تحتفظ بحقها الكامل فى تنفيذ مشروعاتها مستقلة [4] . أنظر خريطة رقم (1- 2)

---

[1]Africa , Hudropower and Dams World Atalas , 1999 , P 50.

[2] لواء ركن ، بحار عبد الله سلمان ، مصدر سابق ، ص 55.

[3] جمال أسماعيل ، "أطماع أسرائيل فى نهر النيل" مجلة الدستور ، العدد 621 ، 22 يناير 1990 ، ص 11

[4] Zewdie Abate , The integrated development of Nile Basin waters , in Allan I.A and Howeel . PP. (eds) , The Nile (London "University of London, 1990) . PP. 137 – 142 .

خريطة رقم (١)

المشروعات الاثيوبية المقترحة على نهر السيتيت

المشروعات المقترحة

٣٠ كلم

صفر

تسني

اريتريا

السودان

اثيوبيا

بحيرة تانا

مشروع بلزيا

مع بداية 1984 قامت أثيوبيا بتنفيذ مشروع سد فينشا (أحد روافد النيل الأزرق) بتمويل من بنك التنمية الأفريقى ، وهو مشروع يؤثر على حصة مصر من مياه النيل بحوالى نصف مليار متر مكعب سنويا[1] كما تقوم أثيوبيا بدراسة ثلاثة مشروعات أخرى هى :

- مشروع الليبرد على نهر السوباط .
- مشروع ستيت أحد روافد نهر عطبرة ويؤثر على إيراد النهر بمقدار نصف مليار متر مكعب [2]. أنظر خرطة رقم (2).

هذه المشروعات سوف تؤثر على إيرادات المياه لمصر بمقدار 20% من الإيراد الكلى للنهر .

الابعاد القانونية :

هناك قواعد وإجراءات قانونية نظمتها اتفاقيات دولية لاقتسام المياه بين الدول التى يقع حوض النهر فيها . وقد تقرر فى القرن التاسع عشر الملاحة فى بعض الأنهار الدولية - طبقا لما ورد فى إتفاقية فيينا فى 9 يونيو 1815 والتى تم أعمالها بموجب إتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف عقدت لهذا الغرض ، كما أنشئت لجان دولية نهرية اشتركت فيها دول غير ساحلية لإدارة هذه الأنهار ومراقبة تطبيق الإتفاقات [3] ، وهذه ضمن أشكال أخرى كانت بمثابة تطور تاريخى فى التنظيم الدولى الذى ينظم العلاقات بين الدول . تلا ذلك مؤتمر برشلونة فى 20أبريل 1921 الخاص بالطرق الملاحية ذات الفائدة الدولية . وقد تردد مفهوم الأنهار أو المجارى المائية فى هذه الاتفاقية مع التأكيد على الحاجة الى التعاون بين الدول التى تمر بها فى إستغلالها وادارتها[4].

فى منتصف القرن العشرين بدأت إرهاصات معاملة مجموع مصادر المياه العذبة كوحدة واحدة ، وذلك باستخدام مصطلح "حوض الصرف الدولى" بدلا من مصطلح النهر الدولى على إثر تفاقم مشكلة نقص المياه ، وبعد أن تطورت استخدامات المياه كمصدر للطاقة ودخلت ضمن مخططات الرى المنظم فى مناطق مترامية من قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا [5]، وذلك على أمل التعاون بين الدول فى التغلب على المشاكل المترتبة عليها . وأكدت جمعية القانون الدولى فى الدورة 48 التى عقدت فى نيويورك عام 1958م على مبادئ منها أن كل نظام للأنهار والبحيرات ينتمى الى حوض صرف واحد يجب أن يعامل كوحدة متكاملة وليس كأجزاء منفصلة . وأن كل دولة مطلة على النظام لها الحق فى نصيب معقول ومتساو فى الإستخدامات المفيدة لمياه حوض الصرف . فيما عدا الحالات التى تنص عليها إتفاقات أو أدوات أخرى أو عرف ملزم للأطراف المعنية ، علاوة على أن على الدول المشاركة فى حوض النهر أحترام الحقوق القانونية للدول الأخرى المشاركة فيه[6].

---

[1] فتحى على حسين ، المياه وأوراق اللعبة السياسية فى الشرق الأوسط ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، 1997 ، ص 74.

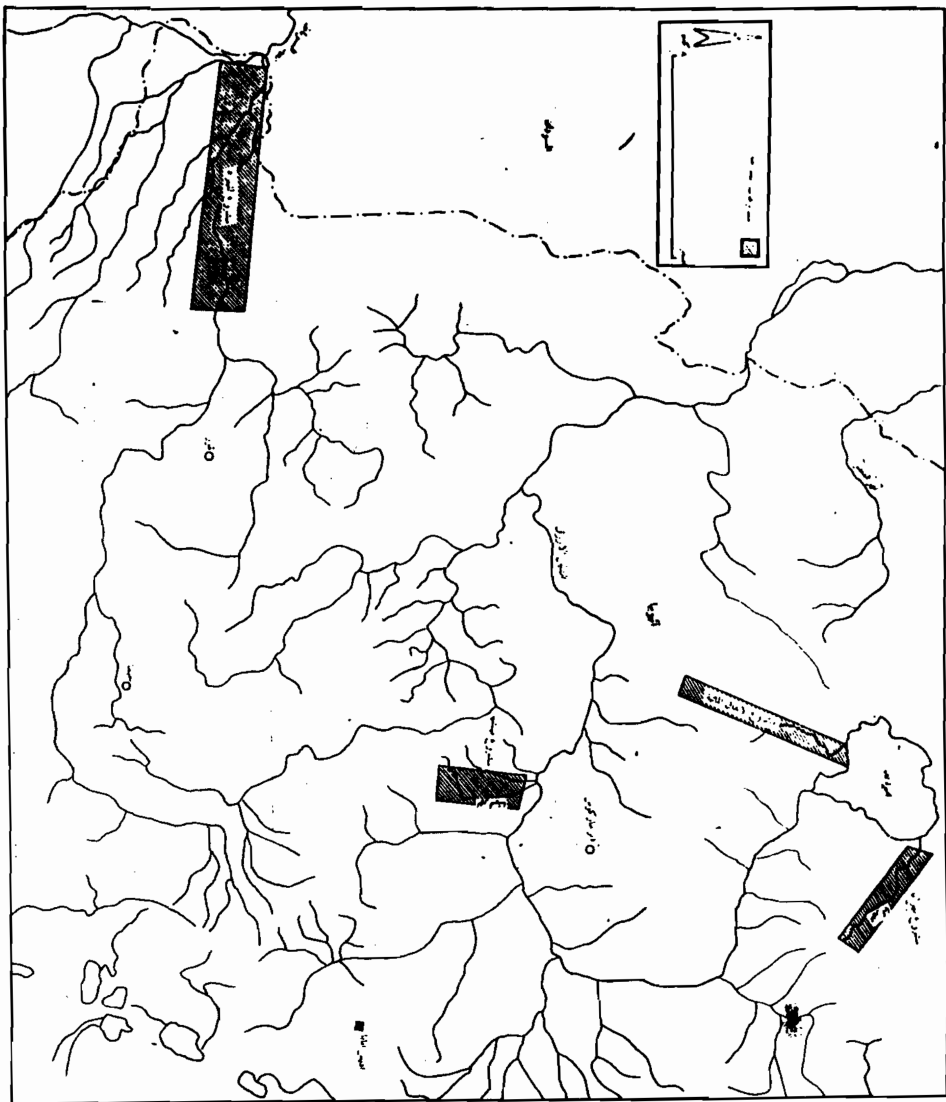
[2] عايدة العلى سرى الدين ، السودان والنيل بين مطرقة الإنفصال والسندان الإسرائيلى ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، 1998 ، ص 31- 32.

[3] صلاح عبد البديع شلبى ، " مشكلة المياه العذبة فى إطار الإتفاقية الدولية الجديدة " ، السياسة الدولية ، العدد 137 ، يوليو 1999 ، ص 12.

[4] نفس المصدر السابق ص 12 .

[5] محمد طلعت الغنيمى ، قانون السلام فى الإسلام ، نشأة المعارف بالأسكندرية ، 1989 ، ص 681.

[6] شوكت حسن ، " القواعد الدولية لنظم أستغلال الأنهار الدولية" ، الباحث العربى ، العدد 24 ، سبتمر 1990 ، ص 27.



خريطة رقم (٢)

المشروعات الأثيوبية المقترحة على عطبرة والنيل الأزرق ونهر السوباط

بموجب شروط اتفاقيتى أحكام هلسنكى 1966 واتفاقية الأمم المتحدة لعام 1972 يتم اقتسام حقوق المياه طبقا لتعداد السكان والأخذ بالأعتبار الحصة التاريخية. إلا أن القانون الدولى يعترف أيضا بالسيادة المطلقة للدول بشأن مصادر المياه التى تسيطر عليها[1]. يلاحظ أن قواعد هلسنكى أستبدلت مصطلح حوض النهر الدولى بمصطلح النهر الدولى، وعرفته بأنه مساحة من الأرض تخص أكثر من دولة وتحدها من الجانبين حدود الحوض وهى عبارة عن مرتفعات مستمرة ، كما أن الدولة الحوضية هى الدولة التى يقع جزء من أراضيها فى حوض النهر[2].

فى العام 1970 طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من لجنة القانون الدولى دراسة قانون المجارى المائية فى الأغراض غير الملاحية ، وذلك بقصد تطويره التدريجى وتدوينه ، كما وافقت الجمعية العامة فى 1980/12/15 على مشروع قرار يوصى بأن تبدأ لجنة القانون الدولى فى إعداد مسودة قانون تعالج أشكال الإستغلال غير الملاحى لموارد المياه الدولية . أحتدم الخلاف فى لجنة القانون الدولى حول بعض المفاهيم والمصطلحات المستخدمة فى مشروع الإتفاقية ، مثل مفهوم شبكة المجارى المائية الدولية ، وأستخدام هذا المصطلح بدلا من مصطلح حوض الصرف الدولى ، وحول مفهوم الأستخدام الأمثل المعقول والمنصف ، ومفهوم المشاركة ومعيارها .

الإتفاقات ذات الصلة بالهضبة الأثيوبية :

سبق الذكر الى أن 86% من إيراد نهر النيل مصدره الهضبة الأثيوبية ، وقد كانت هناك بعض البروتوكولات والإتفاقات التى أبرمت فى عهد السيطرة الإستعمارية ذات صلة بالمياه القادمة من أثيوبيا كجزء من إيراد نهر النيل - وتشمل :

- بروتوكول "روما" أبريل 1891 : وقع هذا البروتوكول بواسطة الحكومة الإيطالية (التى كانت تمثل الحبشة) والحكومة البريطانية - وتمثل مصر والسودان - بشأن تحديد مناطق النفوذ الدولى الإستعمارى فى شرق أفريقيا . واشتمل ذلك البروتوكول على عدة أمور كان من بينها أن حكومة إيطاليا تتعهد بعدم إقامة أى منشآت للرى أو منشآت أخرى على نهر عطبرة من شأنها أن تؤثر على مقادير المياه التى تصل الى كل من السودان ومصر ، ويقضى البروتوكول كذلك بضرورة التشاور بين بريطانيا وإيطاليا قبل الشروع فى تنفيذ أى مشروعات مائية لإستغلال مياه النيل[3] .
- اتفاقية 15 مايو 1902 : أبرمت هذه الإتفاقية بين حكومتى أثيوبيا والمملكة المتحدة بشأن الحدود بين السودان الإنجليزى المصرى وأثيوبيا وإريتريا وتضمنت بندا - البند الثالث - الذى ينص على أن صاحب الجلالة الأمبراطور منليك الثانى ملك أثيوبيا يتعهد لحكومة جلالة ملكة بريطانيا بأن لا يقيم أو يسمح بأقامة أى أعمال على النيل الأزرق وبحيرة تانا والسوباط من شأنها أن تحبس أو تعترض سريانها الى النيل الأزرق دون الإتفاقات مع حكومة ، جلالة ملكة بريطانيا وحكومة السودان[4] .

---

[1] عايدة العلى سرى ، مصدر سابق ، ص 33.

[2] لاح عبد البديع شلبى ، مصدر سابق ، ص 15.

[3] لواء ركن ، بحار عبد الله سلمان ، مصدر سباق ، ص 46.

[4] فتحى على حسين ، مصدر سابق ، ص 79.

- إتفاق ديسمبر 1906 : إتفقت الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسية والحكومة الإيطالية على مراعاة السيادة الحبشية مع التزامهم باضفاء الحماية على مصالح بريطانيا ومصر فى حوض النيل والتحكم فى مياه النيل وروافده [1] .
- إتفاق ديسمبر 1925 : تبودلت المذكرات بين الحكومة الإيطالية نيابة عن أثيوبيا والحكومة البريطانية نيابة عن السودان ومصر فى ديسمبر 1925 وتم الإتفاق بمقتضى تلك المذكرات على أن إيطاليا تعترف بحقوق مصر والسودان فى مياه الأحباس العليا للنيل الأزرق والنيل الأبيض وروافدهما وتتعهد بعدم إنشاء أى أعمال هندسية فى أحباسها العليا من شأنها تغيير فى مقادير إيرادهما المناسب للنيل الرئيسى[2] .
- إتفاق عام 1929م : فى عام 1929 تم الإتفاق بين بريطانيا والحكومة المصرية لتقاسم مياه النيل بين مصر والسودان بحيث تأخذ مصر 48 بليون متر مكعب مقابل 4 بلايين للسودان سنويا .
- إتفاق عام 1935 تعديل 1946م : تم الإتفاق بين السودان ومصر عام 1935، عند وضع الخطوط العريضة لمشروعات ضبط النيل ، على أهمية إنشاء خزان بحرة تانا لتوفير فائدة مائية سنوية ، وتم تعديل هذا الإتفاق فى عام 1946م بحيث يتم التخزين على بحيرة تانا تخزينا قرنيا طويل الأمد يصل الى 30 مليار متر مكعب لكى يضمن تصرفا سنويا ثابتا الى الخلف لا يقل عن 3.5 مليار متر مكعب . وبالرغم من إتفاق السودان ومصر على هذا المشروع إلا أنه لم يوقع إتفاق بشأنه مع أثيوبيا آنذاك[3].
- إتفاق نوفمبر 1959م : تم توقيع هذه الإتفاقية بين مصر والسودان فى 8 نوفمبر 1958 ، وتمثلت أهم نقاط هذه الإتفاقية بشأن مياه النيل فيما يلى :
  - موافقة السودان على قيام مصر ببناء السد العالى فى أسوان
  - تعهد مصر بتمويل- إعادة توطين وتعويض النوبيين السودانيين الذين كان لابد من توطينهم ، بعد المباشرة بالمشروع .
  - موافقة مصر على إقامة سدين سودانيين فى الروصيرص على النيل الأزرق ، وفى خشم القربة على نهر عطبرة .
  - الاشراك فى تحسين مجرى النيل الأعلى عن طريق شق قناة جونقلى[4].

الموقف الأثيوبى :

أختلف الموقف الأثيوبى عن باقى دول حوض النيل ، إذ أن الدولة الأثيوبية قد الغت من جانب واحد الاتفاقيات التى وقعت عليها حكومة أثيوبيا والمملكة المتحدة فى عام 1902م ، ورفضت الإعتراف بشرعية إتفاقيات 1929 التى كانت عبارة عن تبادل مذكرات بين الحكومتين المصرية والبريطانية خلال عامى 1924 - 1925م . وأعتبرت أتفاقية 1959م باطلة وكأنها لم تكن ،

---

[1] أبراهيم محمد العنانى ، مصدر سابق ، ص 58.

[2] لواء ركن ، بحار عبد الله سلمان ، مصدر سابق ، ص 47.

[3] أبراهيم محمد العنانى ، مصدر سابق ، ص 58.

[4] عبد المالك خلف التميمى ، "المياه العربية التحدى والإستجابة" مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، يونيو 1992 ، ص 153.

ورفضت الاشتراك فى أعمال الهيئة الفنية الدائمة المشتركة التى تقرر تشكيلها بمقتضى نفس إتفاقيات 1959م ، وهى تنظم التعاون الفنى بين مصر والسودان . وأصدرت الحكومة الأثيوبية فى سبتمر 1957م مذكرة رسمية أكدت فيها على احتفاظها الآن وفى المستقبل باتخاذ كافة التدابير اللازمة فيما تيعلق بمصادر مياهها خاصة تلك التى لها أهمية لرفاهيتها ، واعتبرت الحكومة الأثيوبية بذلك أنها غير ملتزمة بالإتفاقيات التى عقدت بينها وبين الدول المستعمرة وبين الدول الأخرى فى الفترة من عام 1924 حتى عام 1951م .

فى فبراير من العام 1976م أصدرت وزارة الخارجية الأثيوبية مذكرة وزعتها من خلال منظمة الوحدة الأفريقية قالت فيها : "أن أية دولة نهرية تنوى القيام بأنشاءات كبيرة كتلك التى قامت بها مصر – السد العالي – يوجب عليها بحكم القانون الدولى أن تخطر الدول النهرية الأخرى مقدما وتتشاور معها [1] . وترى أثيوبيا أن لها مطلق الحرية فى أن تفعل ما يحلو لها بالمياه النابعة من أراضيها ولا ترى أية مصلحة لها فى الالتزام بأية معاهدة دولية تقيد هذه الحرية لصالح مصر والسودان أو غيرهما ، كما ترفض الانضمام الى أى تنظيم سياسى يضم دول حوض النيل ، مثل تجمعات الأندوجو والذى تشترك فيه كمراقب " [2] .أعقب ذلك تصريح آخر للحكومة الأثيوبية يقرر" ما من أحد عاقل يمكن أن يشكك فى حق أثيوبيا الذى ينازع فى الإستفادة من مواردها الطبيعية لمصلحة جماهيرها المناضلة .. وتود أثيوبيا الثورية أن توضح بجلاء لا يقبل اللبس ، أن لها مطلق الحرية وكامل الحق فى استخدام مواردها الطبيعية من أجل تقدم شعبها [3] تأكدت السياسة الأثيوبية على هذا النحو ، عندما أعلنت أثيوبيا فى جريدتها الرسمية فى 1996/2/26م ، أنها سوف تحتفظ لاستعمالها الخاص مستقبلا بموارد النيل وتصريفاته فى الإقليم الأثيوبي ، أى بالـ 86% من إيراد النهر بأكملة . وزعت أثيوبيا مذكرة رسمية على جميع البعثات الدبلوماسية فى القاهرة تضمنت احتفاظها بحقها فى استعمال الدول المستفيدة الأخرى من هذه المياه ، وتحددت تلك المقولات الأثيوبية فيما بعد[4]. إمعانا فى هذه السياسة أمتنعت أثيوبيا عن التصويت على اتفاقية المجارى المائية الدولية فى 21 مايو 1997 فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأوضح مندوبها أن الإمتناع يرجع الى أن الإتفاقية لا تحقق التوازن بين دول المنبع ودول المصب ، وأن الجزء الثالث من الاتفاقية كان يجب أن يركز على التزام الدول بتعديل الاتفاقية القائمة لتتوافق مع الاتفاقية الاطارية بالإضافة الى أن أثيوبيا تتحفظ بشدة على المادة السابعة الخاصة بالالتزام بعدم الإضرار الجسيم[5].

يلاحظ أن الموقف الأثيوبى من إتفاقية عام 1959 ، لم يتغير من حيث المبدأ منذ تلك الفترة . فلقد أحتجت أثيوبيا وقتذاك على عقد الإتفاقية بين مصر والسودان ، وأعلنت أنه يجب الإتفاق بين ثلاثة أطراف وتخصيص حصص المياه للأطراف المصرية والسودانية والأثيوبية ، وقد أستمر هذا الموقف طوال العهد الأمبراطورى وعهد منغستو فى أثيوبيا ، إلا أن الحديث الذى أدلى به رئيس الوزراء الأثيوبى ملس زيناوى المنشور بصحيفة الحياة فى 7 أبريل 1998 ، يشير الى موقف ورؤى جديدة فى السياسة الأثيوبية ، وإنه يمكن أن يكون أرضيه جديدة للتعامل فى

[1] حبيب عائب ، المياه فى الشرق الأوسط ، الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، الإهرام القاهرة 1996م ، ص 148 – 149 .

[2] ملخص رسالة الماجستير حول نهر النيل "جذور الصراع حول مياه النهر بين مصر والسودان من جهة ودول حوض النيل الأخرى من جهة ثانية ، فى البيان الأماراتية ، 22 أبريل 1998م .

[3] رشيد سعيد وآخرون ، أزمة مياه النيل الى أين ؟ مركز البحوث العربية 1998م ، ص 72

[4] ستار وجويس ، محرران ،سياسات الندرة :المياه فى الشرق ص ص 41 – 42.

[5] صلاح عبد البديع شلبي ، مصدر سابق ، ص 34.

دول حوض النيل . وقد ذكر ملس زيناوى فى خطابه هذا : "أن حكومته هى أول حكومة أثيوبية تعترف بأن مياه النيل ليست ممتلكات خاصة لأثيوبيا ، وهى أيضا ليست ممتلكات مصرية أو سودانية ... لأنها ثروة مشتركة لدول منطقة نهر النيل كمنطقة واحدة وثروة طبيعية واحدة ، وأنه يجب التعاطى مع قضية المياه من منظور دول الحوض مجتمعة فى إطار أستخدام كل الوسائل المتنوعة للاستفادة القصوى من مياهه المتاحة فى كل المنطقة[1] .

ويضيف رئيس الوزراء الى ذلك وجود مجال يتسع لحل يكسب فيه الجميع ويرضى الأطراف ،مع وجود إمكانية للتوصل الى صيغة لا يكون فيها أى طرف من الأطراف خاسرا ، وأن يتم توزيع مياه النيل على شكل حصص توفر الحد الأقصى للاستفادة لكل دول النهر . هذا الحديث يبنى على قاعدة التعامل مع مياه النيل كقضية استراتيجية[2].

تعرض رئيس الوزراء الأثيوبى فى حديثه للسدود الأثيوبية التى يجرى إنشاؤها أو المزمع تشييدها مستقبلا ، إذ يقول : "أن مشروعات السدود هى جزء من البرامج الداخلية لنظام الحكم الديمقراطى الحالى فى أثيوبيا ، وأكثر من مرة أكد على أن بناء هذه السدود ضمن البرامج الداخلية لحكومته لأسباب خاصة بأثيوبيا مثل التصحر والجوع وتوليد الطاقة الكهرومائية ، إلا أنه يقرر فى وضوح وفى حديث مباشر الى المصريين أن عمليات إنشاء السدود لا يعنى أنها غير مرتبطة بالعلاقات مع مصر ، وأن أثيوبيا تدرك معنى هذا بالنسبة لمصر ، ولذلك أدارت أثيوبيا برامجها بعناية ، وحتى لو كان فى استطاعة أثيوبيا تنفيذ مشاريعها فى المستقبل ، فإنها سوف تفعل هذا بأسلوب الحصص من خلال إتفاق شامل مع كل الدول المشاطئة للحوض[3].

يتضح من هذا الحديث أن السياسة الأثيوبية تعلن رسميا تخليها عن المفاهيم والنظريات القانونية السابقة مثل السيادة المطلقة أو الملكية المطلقة أو الانتقاع المنفرد الى مفاهيم ونظريات معاكسة لها تماما تنظمها مبادئ العدل والأنصاف .

العلاقات السودانية الأثيوبية :

أستمدت علاقات السودان بأثيوبيا من الأوضاع الجيوبولتيكية والقومية ، ورغم أختلاف الأصول ، فأن النتائج لم تختلف كثيرا فبعد إستيلاء أثيوبيا على أريتريا وأوغادين من جانب وأستقلال السودان وانضمامه الى جامعة الدول العربية من جانب آخر . فإن جذورا وضعت لتوتر وصراع عربى - أثيوبى طويل المدى . فالجانب العربى يرى أن استيلاء أثيوبيا على أريتريا كان عملا مضادا لحركة التحرير للدول العربية التى كانت تسعى الى تحقيق الإستقلال الوطنى لجميع المناطق التى يعتقد فى عروبتها وضرورة تخليصها من الإحتلال الأجنبى ، لذلك لم يكن غريبا أن يؤيد السودان حركات التحرر الأريترية فى مطلع الستينات[4].

مما لا شك فيه أن أزمة الثقة وتردى العلاقات بين السودان وجارته أثيوبيا تجئ فى القام الأول ، كنتاج لعمل أو نشاط عدائى مضاد على الرغم من كافة المساعى التى بذلت لتحسين العلاقات الثنائية من خلال الإتفاقات ومذكرات التفاهم التى وقعها البلدان ، الأمر الذى ا نتهى من جانب أثيوبيا بتبنى الحركات المناوئة للحكومات فى السودان بقصد إيذاء السودان والحاق الأذى والضرر به سياسيا وعسكريا فى مقابل زعمها بدعم السودان للحركات الإريترية الأثيوبية المضادة أو المناهضة للنظام الأثيوبى . إن أثيوبيا كانت دائما على الأقل فى التاريخ المعاصر مأوى للحركات السودانية المناهضة للنظام فى السودان . فمن ذلك إيواؤها لحركة أنيانيا الأولى

---

[1] عبد الملك عودة : مرجع سابق ، ص ص 18 – 19.

[2] نفس المصدر ، ص 19.

[3] نفس المصدر ، ص 20.

[4] لواء ركن بحار عبد الله سلمان ، مصدر سابق ، ص 54.

والأنصار (قوات الراحل الهادى المهدى) ، وقوات الراحل الشريف حسين الهندى ، وأخيرا حركة قرنق . وبذات القدر كان السودان مأوى للأثيوبيين والأريتريين[1].

وهنالك أسباب أخرى لتردى العلاقات ، وإن كانت أعراضا وآثارا جانبية للعلة الأساسية، متمثلة فى إيواء النشاط المعادى من قبل الطرفين ، وهى الحدود وأخفاق الجانبين فى رسمها ووضع علامات التميز الخاصة بها ، ومشكلة المياه وضرورة التعاون المشترك للاستفادة منها ، الى جانب مشكلة إدارية تتمثل فى التجارة غير المشروعة والتعاون الثنائى فى مناطق الحدود المشتركة ، فضلا عن مشكلة اللاجئين وهى مشكلة تتم معالجتها فى الإطار الدولى ... وترتبط بها مشاكل أخرى كالتعاون فى مجال الأغاثة والمجاعة والكوارث الطبيعية ذات التأثير على البلدين [2] .

بالرغم من ذلك هنالك لجنة وزارية إستشارية مشتركة بين السودان وأثيوبيا ، منبثقة عنها لجان فرعية فى كافة مجالات التعاون تنشط عند تحسن العلاقات ، وتتوقف أعمالها عند سوءها . وقد نشطت هذه اللجنة واللجان الفرعية فى الأعوام 1991 ، 1992 و 1993 . وفيما يختص بأستخدام مياه النيل ، ففى الإجتماع الذى عقدته اللجنة الوزارية المشتركة جدد الجانبان تأكيدهما على قاعدة الأستخدام العادل مع الحاجة الى العمل على المحافظة على بيئة خط تقسيم المياه وحمايته ، وحماية المواد الطبيعية ، وكذلك التبادل المستمر للمعلومات والبيانات فى هذا المجال [3] .

وفى الإجتماع الأقليمى الثالث لوزراء المالية والتخطيط لدول شرق أفريقيا المنعقد فى الفترة من 21-24 أكتوبر 1992 بجيبوتى ، وافق المجتمعون على تنفيذ تمويل ثلاث مشاريع بين السودان وأثيوبيا تشمل مشروع ربط الشبكة القومية للكهرباء بين البلدين ، ومشروع طريق القضارف - القلابات ، وعزيز - المتمة ، ومشروع مايكرويف يربط بين البلدين . وقد أوضح وزير الدولة للتعاون الدولى السودانى عقب عودته من ذلك الإجتماع أن مشروع ربط الشبكة القومية للكهرباء بين السودان وأثيوبيا يمتد من منطقة ديرى ماركوس الأثيوبية حتى خزان الروصيرص فى السودان ، ويهدف الى زيادة الطاقة الكهربائية وتوفيرها طوال العام[4]. وفى الإجتماعات السودانية - الأثيوبية حول التعاون بشأن مياه النيل ، أعلن وزير الرى والموارد المائية السودانى بأنها جاءت مواصلة لإعلان الخرطوم فى ديسمبر 1991 ، فى إطار التعاون الفنى بين البلدين فى مجال مياه النيل ، وأوضح أنه تم الإتفاق على أن يسعى الجانبان بالعمل الجاد نحو التفاهم المشترك بين دول حوض النيل ونحو قيام هيئة تضم كل دول حوض النيل حتى يمكن التعاون فى مجال التنمية المتصلة بمياه النيل[5].

العلاقات المصرية - الأثيوبية :

لأثيوبيا أهمية كبيرة بالنسبة لمصر والسودان باعتبارها المصدر الرئيسى لمواردهما المائية ، بالإضافة لدخولها فى نطاق الأمن المباشر لمصر والسودان كعمق أستراتيجى . لذلك تحرص مصر على الاحتفاظ بعلاقات طبيعية معها وإن كانت ترتكز بدرجة كبيرة على المجال السياسى . غير أن أثيوبيا حاولت منذ فجر التاريخ الأيهام بأن النيل الأزرق أخطر ورقة سياسية

---

[1] عثمان المسحوني ، العلاقات السودانية الأثيوبية ، قراءة من منظور سوداني علاقات السودان الخارجية – البعد العربي الافريقي ، سلسلة الدراسات السودانية رقم (17) معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية ، جامعة الخرطوم ، 1991 ، ص 139.

[2] نفس المصدر ، ص 141.

[3] وكالة السودان للأنباء ، النشرة اليومية ، 24 ديسمبر 1991 .

[4] وكالة السودان للأنباء ، إدارة المعلومات ، 27 أكتوبر 1992.

[5] وكالة السودان للأنباء ، 1995/5/19م.

تستطيع من خلالها التأثير على مصر والسودان .وفى أوقات ماضية سرت شائعات حول أعتزام أثيوبيا تحويل مجرى النهر الى سهولها الوسطى ، أى أن الأمر لم يقتصر على التهديد فقط باستخدام المياه أو حجزها لفترة من الوقت بل ذهب الى أبعد من ذلك وهو نقل النهر بالكامل. وأبتلع بعض حكام مصر فى التاريخ القديم هذا (الطعم) فأرسلوا الرسل محملين بالهدايا الى أمبراطور الحبشة حتى يظل النيل على جريانه [1] . وقد اهتمت القوى الأوروبية بالفكرة التى تقول "بقدرة حكام الحبشة على تحويل مياه النيل" ، وأستغلتها بحيث أصبح هناك تراث فكرى دينى وثقافى يجعل من أثيوبيا مصدرا دائما لتهديد مصر عن طريق مياه النيل . هذا الفكر دعمته السياسة الخارجية المصرية فى فترتى الستينات والسبعينات .

ففى الستينات ساعدت مصر الحركة الأريترية وشجعت فكرة الصومال الكبير وطالبت مسلمى أثيوبيا بالثورة حتى تضعف قوة أثيوبيا وتمنعها من أستخدام مياه النيل مما يضر بمصر - وذلك أثناء معارضة أثيوبيا لبناء السد العالى [2]. وفى خلال السبعينات ظهرت مشكلة مياه النيل بين مصر وأثيوبيا كانعكاس للصراعات الدولية التى سادت القارة الأفريقية والشرق الأوسط . فقد كان هناك مشروع مصرى لتحويل جزء من مياه النيل لرى 35 الف فدان فى سيناء ، وقد أثار هذا المشروع رد فعل قوى فى أثيوبيا التى أعلنت أن هذا المشروع ضد مصالح أثيوبيا ، وتقدمت بشكوى الى منظمة الوحدة الأفريقية . وأعلن الرئيس المصرى أنور السادات أنذاك أن مصر ستحارب لو اتخذت أثيوبيا أى أجراء للتدخل فى مياه النيل [3] .أستمر هذا التوتر فى العلاقات المصرية - الأثيوبية فى أواخر السبعينات ، عندما أعلن الرئيس السادات فى 1979/12/16م ، فى حديث لمجلة أكتوبر عن نيته فى توجيه قدر من مياه النيل الى القدس فى إسرائيل ، لتكون مبثابة "مياه زمزم الجديدة" يرتوى منها المؤمنون بالأديان السماوية الثلاثة ، المترددون على المسجد الأقصى وقبه الصخرة وكنيسة القيامة وحائط المبكى [4]. وتقدمت أثيوبيا بمذكرة لمنظمة الوحدة الأفريقية أحتجاجا على تصريح السادات عن عزمة تنفيد "مشروع زمزم الجديد" ، ولقد جاء فى تلك المذكرة : "إن احدى الدول النيلية تنوى مد مياه النيل الى خارج نطاق حوض النيل ، الأمر الذى يشكل إساءة لاستخدام مياه النيل ، وتعديا على حقوق الدول النيلية" [5]. وقد حذر السادات قائلا : "إذا حدث وقامت أثيوبيا بعمل أى شئ يعوق وصول حقنا فى المياه بالكامل ، فلا سبيل كما تعارف القانون الدولى إلا استخدام القوة " [6].

فى عهد الرئيس حسنى مبارك أتخذت السياسة المصرية خط حل المشاكل سلميا وتحسين العلاقات مع الدول الأفريقية ، وإتباع سياسة متوازنة نوعا ما إزاء كل ما يتعلق بصراعات أثيوبيا الداخلية منها والاقليمية واعتبار ذلك أحدى الوسائل الفعالة لتأمين مياه النيل وأبعادها عن دائرة الصراع .وكان من نتيجة تلك السياسة أن وقع الرئيس مبارك مع الرئيس مليس زيناوى فى يوليو 1993 في إطار التعاون العام بين مصر وأثيوبيا لتنمية موارد مياه النيل وتعزيز مصالحهما الاقتصادية والسياسية وتهدف الى تحقيق الأستخدام الأمثل لموارد وإمكانات البلدين . وجاء فى هذا الإطار عدة مواد مهمة بالنسبة لاستخدام مياه النيل ، حيث تعهد الطرفان بالإمتناع عن أى نشاط يؤدى الى إحداث ضرر بمصالح الطرف الآخر فيما يختص بمياه النيل ، كما تعهد

[1] ملخص رسالة ماجستير عن النيل ، مصدر سابق.

[2] عايدة العلى سرى الدين ، مصدر سابق ص 30.

[3] ياسر على هاشم "الابعاد السياسية الأقتصادية والقانونية لأزمة المياه" السياسة الدولية ، العدد 104 أبريل 1991 ، ص 152.

[4] نفس المصدر الاسبق ، ص 152.

[5] عبد العظيم أبو العطا وآخرون ، "نهر النيل الماضى والحاضر والمستقبل" ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ط1 / 1985 ، ص113.

[6] نفس المصدر ، ص 113.

الطرفان بالتشاور والتعاون فى المشروعات ذات الفائدة المتبادلة ، عملا على زيادة حجم التدفق وتقليل الفاقد من مياه النيل فى إطار خطط تنمية شاملة ومتكاملة ، بما يؤدى الى أستمرارية الحفاظ على هذا المشروع الحيوى للبلدين على أساس قواعد ومبادئ القانون الدولى [1] .

العلاقات السودانية المصرية :

أعتمدت مصر على نهر النيل منذ أمد بعيد حيث بلغت المساحة المروية من مياه النيل حتى نهاية القرن التاسع عشر 2.9 مليون فدان ، تروى ريا دائما و 2 مليون تروى بالرى الفيضى، وظلت تتوسع فى الزراعة المروية بعد إنشاء خزان أسوان فى عام 1902م . أما فى السودان فقد كان يعتمد فى الرى على الوسائل البدائية المتمثلة فى الساقية والشادوف [2] . وكانت دول حوض النيل الأخرى تعتمد على الزراعة المطرية ولم تأبه كثيرا بإستغلال مياه النيل فى ذلك الوقت ، بل كانت هنالك بروتوكولات وإتفاقيات تفيد تصرف دول المنبع فى مياه النيل مثل بروتوكول عام 1981 بين إيطاليا والمملكة المتحدة، وإتفاق عام 19.2 بين المملكة المتحدة وحكومة أثيوبيا ، وإتفاق دولة الكنغو والمملكة المتحدة .

بعد غزو السودان من قبل الحكومتين البريطانية والمصرية ، وافقت مصر فى عام 1898م على أصدار تراخيص محدودة للرى الفيضى والرى الدائم بالطلمبات من مياه النيل ، الى جانب الرى الحوضى الفيضى بالمديرية الشمالية . وكذلك وافقت على إنشاء خزان سنار لرى مساحة محدودة لا تتعدى 300 الف فدان بعد ، وبناء على توصيات اللجنة التى كونتها الحكومة المصرية من ثلاث خبراء دوليين عام 1920م والمتمثلة فى ضرورة إنشاء خزان جبل أولياء وقنطرة نجع حمادى ، وأن تضع موازنات تشغيل خزان سنار عند إكتماله على النسق الذى يعطى كل الإيراد الطبيعى للنهر لمصر ، خلال التحاريق ، هذا الى جانب تقدير تلك اللجنة لإحتياجات مصر من مياه النيل بمقدار 50 ال 58 مليار متر مكعب سنويا ، وكانت هنالك أشارة آنذاك بتقدير أحتياجات السودان بحوالى 6 مليار متر مكعب [3]. حينما أرادت السلطات البريطانية زيادة مشروع الجزيرة الذى يروى من خزان سنار ، بعد أن أثبتت التجارب التى كانت تجرى منذ عام 1907م على زراعة القطن فى السودان لصالح الأقتصاد البريطانى . وتم تشكيل لجنة مصرية بريطانية برئاسة محايدة لتضع الأسس التى يبنى عليها التوسع الزراعى فى السودان ، واشترطت مصر ألا يؤدى ذلك التوسع الى أحداث ضرر بحقوقها فى مياه النيل التى ظلت تعتبرها حقوقا طبيعية وتاريخية . وبناء على تقرير تلك اللجنة وعلى محتويات المذكرات المتبادلة بين الحكومتين المصرية والبريطانية تم التوصل الى ما يعرف بإتفاق عام 1929م الذى تتلخص أحكامه فى كميات وتواريخ سحب المياه من النيل فى السودان . ويتضح مما تقدم أن أتفاق تبادل المذكرات فى عام 1929م قد قيد يد السودان ، ودول حوض النيل فى شرق أفريقيا فيما يتعلق باستغلال مياه النيل [4] . فى عام 1932م تم الإتفاق بين السودان ومصر على أن تنشئ الحكومة المصرية خزان جبل أولياء على النيل الأبيض لصالح مصر ، وتم إنشاء الخزان فى عام 1937م . وفى عام 1952م طلبت مصر من السلطات السودانية أن تساعدها فى قيام خزان فى

---

[1] ملخص رسالة ماجستير عن النيل ، مصدر سابق.

[2] Omer M.A Elawad , "An Overview of The Irrigation Development In the Sudan, "Large Scale Irrigation Schemes In Sudano – Sahelian Africa", Workshop, 14-20 February 1995 U.of K. Khartoum Sudan P.50.

[3] كمال على ، " أهمية مياه النيل حتم التعاون الوثيق لتجنب الإحتكاك الذى يهدد الأمن القومى الإقليمى" مجلة الدفاع العربى الأفريقى ، مرع سابق ، ص 41.

[4] نفس المصدر ، ص 41 – 42.

الشلال الرابع عند مروى والذى كان من المؤمل أن يشمل أيضا قيام خزان تانا والتخزين فى البحيرات الأستوائية ، المرتبط بمشروعات تقليل الفاقد فى مناطق نهر النيل العليا .

بدأ السودان فى نفس العام بإجراء الدراسات الخاصة بخزان الروصيرص على النيل الأزرق ، كما بدأت مصر الدراسات الخاصة بمشروع السد العالى . وفى عام 1952م تم الإتفاق بين السودان ومصر على رفع منسوب التخزين فى خزان سنار من 420.70 متر الى منسوب 421.70 لصالح السودان ، على أن يقابله رفع منسوب التخزين فى خزان جبل أولياء من منسوب 377.20 الى 377.30 لصالح مصر[1]. وعندما خطط السودان لقيام مشروع المناقل عقب الأستقلال واجهته القيود التى فرضتها إتفاقية تبادل المذكرات لعام 1929م ، ولذلك تم الإتفاق على أن ترفع مصر سعة التخزين فى حوض خزان جبل أولياء بمقدار 850 متر مكعب إضافية لصالح مصر ، وذلك لكى يتمكن السودان من السحب من النيل الأزرق للوفاء باحتياجات رى مشروع المناقل ، وكان ذلك إتفاقا مؤقتا ريثما تتفق الدولتان على توزيع مياه النيل . وفى سنوات الخمسينات التى أعقبت أستقلال السودان أجريت مفاوضات متواصلة بين حكومة السودان وحكومة الجمهورية العربية المتحدة بشأن التوصل الى إتفاق حول مياه النيل . ولم يتم التوصل الى إتفاق حتى قيام حكم الفريق عبود فى 17 نوفمبر 1958م ، وتم مواصلة المفاوضات، وفى نوفمبر 1959م توصل ممثلو الحكومتين الى إتفاق الإنتفاع الكامل بمياه النيل لعام 1959م الذى ركز على مشروعات ضبط نهر النيل وزيادة إيراده واستخدام مياهه بما يضمن مصالح مصر والسودان . على ضوئه وافق البلدان على إنشاء السد العالى كأول حلقة فى سلسلة مشروعات التخزين المستمر على النيل . وأيضا الموافقة على أن تنشئ حكومة السودان خزان الروصيرص وأى أعمال أخرى يراها لازمة لإستغلال نصيبه[2] . وبموجب إتفاقية 1959م مع السودان تم إنشاء الهيئة الفنية الدائمة المشتركة بين السودان ومصر ، كما منحت إختصاصات التعامل مع الأطراف الأخرى فى دول حوض نهر النيل ، وقد حققت الهيئة الدائمة الثنائية إنجازات كبرى فى ميادين دراسة موضوعات المياه ومشروعات النهر ، وهى التى أعادت دراسة مشروع قناة جونقلى فى جنوب السودان، وتمارس نفس الأختصاصات الفنية المنصوص عليها فى الإتفاقية كأسلوب أو أداة للتعاون والتنسيق بين الدول المتشاطئة ، ولكن الدول الأخرى رفضت المقترح بأعتبار أن موضوع مياه النيل يجب أن يناقش أولا بين المستويات السياسية العليا فى دول النهر ، وقد توقف المقترح الجماعى منذ ذلك الوقت ، وتوقف عمل الهيئة الفنية الثنائية نتيجة للتوتر فى العلاقات المصرية ـ السودانية الى أن عادت للإجتماع فى فبراير 1998م[3] .

أسرائيل ومياه النيل :

برزت أطماع إسرائيل فى مياه النيل منذ المؤتمر الصهيونى الأول فى العام 1897م ورفع شعار "حدودك يا إسرائيل من الفرات الى النيل" . تأكدت هذه الأطماع فى العام 1903م عندما حاول هرتزل إقناع حكومات كل من أستامبول والقاهرة ولندن بقبول مشروع جر مياه النيل الى صحراء سيناء والنقب . إلا أن المشروع رفض لأسباب تتعلق ببريطانيا منها : أن الحرب العالمية الأولى كانت على الأبواب وتوتر العلاقات البريطانية ـ المصرية بسبب الحركات

---

[1] نفس المصدر ، ص 43.

[2] نفس المصدر ، ص 43.

[3] طارق المجذوب ، لا أحد يشرب – مشاريع المياه فى إستراتيجية أسرائيل ، رياض الريس للكتب والنشر ، بيروت 1998م ، ص 108 – 109.

الوطنية الإستقلالية فى مصر ، بالإضافة الى المشاريع المائية البريطانية فـى مصـر والسـودان لزيادة محصول القطن ، علاوة على المقاومة العربية فى المنطقة [1] .

لم يتخل الإسرائيليون عن هذه الأطماع ، وقد وضع أكثر من مشروع لجر هذه المياه الى فلسطين . ولعل أكثرها إتقانا وتكاملا هو مشروع المهندس أليشـع كـالى الـذى وضعـه فـى العـام 1974م . ويهدف المشروع الي نقل واحد فى المئة من مياه النيل الى إسرائيل ، أى ما يساوى 800 ميلون متر مكعب سنويا ، تحت حجة "دعم السلام فى الشرق الأوسط" . وبعـد زيـارة السـادات للقدس فى العام 1977م ، طالب مدير هيئة تخطيط المياه الأقليمية بضرورة شراء إسـرائيل مليـار متر مكعب من مياه النيل سنويا تستفيد منها مصر ماليا ، وتستطيع إسرائيل أن تحل لفترة طويلة مشاكلها المائية .[2] وقد وعد الرئيس السادات بتعزيز آمالهم فى إمكان تحقيـق المشـروع ، وأعلـن فى 6 سبتمبر 1979م أنه يعتزم إيصال مياه النيل إلى صحراء النقب ، وذلك فى إطار التعاون مـع إسرائيل . وفى 27 نوفمبر 1979م ، أعطى الرئيس السادات أشارة البدء فى حفـر "ترعـة السـلام" فيما بيـن فارسـكور والتنينـه عنـد الكيلـو 25 ، طريـق الإسـماعيلية بورسـعيد ، لتتجـه تحـت قنـاة السويس الى سيناء لتروى نصف مليون فدان [3] . وأطلق السادات وعدا جديدا بنقل مياه النيل الـى القدس (سمى مشروع زمزم الجديد) .

ومع أغتيال السادات ، وصدور قانون ضم القدس الشرقية وما تبع ذلك من ازدياد حركة الاستيطان ، جمد الحديث عن المشروع .

البعد الخارجي فى السياسيات الأثيوبية :

نتيجة للتراكم التاريخى الأثيوبى الطويل ، ومخاوف التطويق من الجانب العربـى بجعـل البحر الأحمر بحـيرة عربيـة . والتفكيـك للبنـاء الأمـبراطورى الـذى يعنـى تقليـص حجـم أثيوبيـا وأزاحتها بعيدا عن سواحل البحر الأحمـر والمحيـط الـهندى ، جعـل ذلـك أثيوبيـا تتبـع مجموعـة متكاملة من السياسيات منها :

- ربط أثيوبيا بالغرب عامـة وبأمريكـا خاصـة منـذ عـام 1942م حيـث سـمحت لواشنطن بأقامة عدة قواعد للأتصالات فى أسمرا (عاصمة أريتريـا حاليـا) ما لبث أن تحولت الى قاعدة كاملة عـام 1944م ، ولفـترة غـير محـدودة عنـد لقاء هيلاسلاسى مع الرئيس الأمريكى روزفلت فى ذلك العام .
- وفى أتجاه موازى للسياسة السـابقة وجـدت أديـس أبـاب فـى أسـرائيل حليفـا طبيعيا لأنهما الدولتان الوحيدتان غير العربيتيـن اللتـان تطـلان علـى البحـر الأحمر وتجمعهما مصلحة مشتركة فى عدم تحـول هـذا البحـر الـى بحـيرة عربية .
- تكـاملت مـع السياسـتين السـابقتين سياسـة ثالثـة تقـوم علـى خلـق المتـاعب للسودان من خلال مساندة أثيوبيا للحركات المقاتلة فى جنـوب السـودان مـن أجل أنفصـاله[4].
- تأتى الولايات المتحدة الأمريكية علـى رأس قائمـة الـدول الخارجيـة التـى تقدم مساعدات لأثيوبيا . ويرتبط الدور الذى تلعبه أمريكـا فـى مجـال الميـاه بالمصـالح الأساسية لها فى المنطقة والتى تتمحور حول السيطرة على إنتـاج

---

[1] نفس المصدر السابق ، ص 109 – 114.

[2] نفس المصدر السابق.

[3] فتحى على حسين ، مصدر سابق ، ص 152.

[4] ولاء ركن بحار عبد الله سليمان مصدر سابق ص 54 –55.

النفط وممرات نقله . في الخمسينات والستينات كانت الولايات المتحدة تلوح لعبد الناصر أنه بأستخدام سلاح جديد وخطير بإمكان النظام الاثيوبي لعب دوره بأستخدام منابع النيل في التأثير على مستقبل مصر التنموي[1]. والواضح أن الإدارة الأمريكية ، وفي محاولة لإحباط ، أو الرد على مشروع السد العالي في مصر ، وضعت في تلك الفترة دراسات في 17 مجلدا اقترحت فيها على أثيوبيا أقامة 26 سدا وخزانا[2].

وفي الفترة ما بين 1958 - 1964 قام المكتب الأمريكي لإستصلاح الاراضي الزراعية بوضع دراسة موسعة لإستصلاح الأراضي على الحدود السودانية - الأثيوبية ، ولإنتاج الطاقة الكهربائية . وبالنسبة لاكتشاف النفط في منطقة الخليج ، نجد أنه أضاف بعدا جديدا للأستراتيجية الأمريكية في المنطقة : وأصبحت منطقة القرن الأفريقي جيوبوليتكيا مرتبطة بمنطقة الخليج لذا فانها تمارس سياستها في هذه المنطقة لمصلحة خدمة الأهداف الأمريكية ، وتستخدم كل الوسائل للضغط على الدول التي تبدى تبرما من السياسة الأمريكية ، ويمكن أن تواصل أستخدام ورقة المياه ضد كل من السودان ومصر ، إذا لم تبد أستحسانها لسياستها . لذلك أنتهجت سياسية موالية لأسرائيل ، وأيدت الأتحاد الفدرالي بين أثيوبيا و إريتريا 1952م ، وأستخدمت موانئ إريتريا على البحر الأحمر وهي مصوع وعصب[3].

الرابطة الإسرائيلية الاثيوبية :

بدأت هذه الرابطة في أوائل الخمسينات بتعاون نما أساسا بينهما بعد قرار أثيوبيا في العام 1953م توقيع معاهدات عسكرية مع الولايات المتحدة ، وهي الحليف غير الرسمي لكليهما. وجاءت نقطة التحول الأساسية في هذه العلاقات بعد قيام أسرائيل في العام 1956م بأحتلال سيناء فأصبحت أسرائيل بعدئذ قادرة على الملاحة من أيلات عبر مضيق تيران ، ومن ثم قدمت أثيوبيا موانئها كمحطات توقف للسفن والرحلات الجوية الأسرائيلية في طريقها الى كينيا وجنوب أفريقيا وجنوب شرق آسيا. ومن الناحية الأستراتيجية فأن أثيوبيا واسرائيل ، كانتا تواجهان السياسات الأستراتيجية العربية في البحر الأحمر بحكم خشية أن يصبح الأحمر بحيرة عربية ، الأمر الذي خلق نوعا من التوحيد بين مصالحها السياسية[6]. وفي مواجهة الدعم العربي الكبير لثورة الشعب الإريتري ، اندفعت أثيوبيا بتوثيق علاقاتها مع إسرائيل لتحقيق الهدف المشترك لهما ، وهو كسر الطوق العربي في البحر الأحمر ، ونزع الصفة القومية عن هذا البحر[7]. ولقد لعب الإسرائيليون على وترين حساسيين لتعزيز علاقاتهم مع أثيوبيا : الأول - أن العلاقات الأثيوبية الإسرائيلية ترجع الى عشرات القرون ، الى عصر ملكة سبأ التي جاءت النبي سليمان في القدس وبعد أتحادهما معا ولدت منليك الذي يرجع الأمبراطور هيلاسلاسي نسبة ونسب أجداده إليه . والثاني، هو أن أثيوبيا جزيرة مسيحية وسط بحر أسلامي تعارضه إسرائيل وأن كلا البلدين مهددا بالقدر نفسه (تحدق بحار بهما من المسلمين [3]).

---

[1] ملخص رسالة ماجستير عن النيل ، مصدر سابق.

[2] جمال سعيد ، مصدر سابق ، ص 11.

[3] عايدة العلى سرى الدين ، مصدر سابق ، ص 24.

[5] Michael Aledeen , "The Israeli Connection , " Washinton Review of Startegic and International Studies , (May 1978) , Special Supplement , White papers : The Horn of Africa" , P.47 .

[6] عبد المحسن السلطان ، البحر الأحمر والصراع العربي الأسرائيلي – التنافس بين أستراتيجيتين ، سلسلة أطروحات الدكتوراه (7) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1998م ، ص 232.

[7] عايدة علي سري الدين ، مصدر سابق ، ص 23.

[3] محمود نعناعة ، أسرائيل ... والبحر الأحمر ، مكتبة الخانجي ، القاهرة 1974 ، ص 85 ، 92.

الواقع أن النفوذ الإسرائيلي امتد الى أثيوبيا بفضل الوساطة الأمريكية ، وبعد التقاء المصالح الإسرائيلية - الأثيوبية - الأمريكية ، ضد حركة التحرر العربية ، والتغلغل السوفياتي في المنطقة ، وذلك في فترة الحرب الباردة . وفي هذا الاطار بالذات ، يأتي الدور الإسرائيلي في عملية إنشاء سدود أثيوبية على النيل تهدف بالطبع الى تحجيم قدرات السودان ومصر على استغلال مياه النيل ، وبالتالي مضاعفة أزماتها الاقتصادية والسياسية[1]. وقد نشرت صحيفة "الأنديندنت" البريطانية ، بناءا مفادة أن خبراء إسرائيليين يعملون لحساب الحكومة الأثيوبية لبناء ثلاثة سدود في منطقة بحيرة "تانا" التي ينبع النيل الأزرق منها ، مما دل على أن أسرائيل وجدت ضالتها في أثيوبيا لإنشاء هذه السدود ، وأعتمدت في ذلك على الـ 17 مجلدا من أعداد الإدارة الأمريكية[2].

إن إسرائيل وأمريكا كقوى خارجية ليستا ضمن دول حوض النيل ، وتعملان على مساعدة أثيوبيا ، ودول المنابع الاستوائية لحجز كميات من المياه ، يمكن أن تستفيد منها تلك الدول في مشاريعها الخاصة ، الأمر الذي ينتقص من حصة السودان ومصر علاوة على أن إسرائيل وأمريكا لا تستفيدان منها لعدم وجود حدود مشتركة مع أثيوبيا ، يتضح أن الغرض من وراء ذلك ، هو الضغط على مصر عن طريق أثيوبيا لأمداد إسرائيل بمياه النيل ، وهذا يشكل تأثير سياسي ، يمكن إستغلاله في قضايا أخرى . وإذا نجح هذا الضغط على مصر في توصيل مياه النيل الى أسرائيل ، فأن ذلك سيمكنها من أن تزرع منطقة النقب للتفوق عدديا على الفلسطنين[3]. الأمر الذي سوف يخلق إشكالية بين مصر ودول حوض النيل ، باعتبار أنه ليس من حق مصر أن تتصرف في مياه النيل بمد دولة خارج دول الحوض دون موافقتها. وتكون بذلك قد أوقعت بين مصر وبين الدول الأخرى في الحوض .

بالرغم من نفي المسؤولين الإسرائيلين قيامهم بهذه الحرب المائية غير المعلنة ضد مصر والسودان ، فأن ما كشفت عنه شركة "تاحال" الإسرائيلية يشكل الدليل الواضح على ذلك. فقد أعلنت هذه الشركة أنها تقوم بمشاريع وأعمال ري في أثيوبيا لحساب البنك الدولي ، بالإضافة الى اعمال إنشائية في اوغادين في الطرف الآخر من أثيوبيا المتنازع عليها مع الصومال ، ويهدف التعاون الاثيوبي - الإسرائيلي الى تنفيذ المشاريع المائية التي سبق أن أعلنت أثيوبيا عن عزمها على تنفيذها ويصل عددها الى 40 مشروعا مائيا على النيل الأزرق، ويشمل إنشاء 36 سدا . وأهم هذه المشروعات السد التخزيني على نهر "فينشا" أحد أهم روافد النيل الأزرق ، وهناك دراسة لاستصلاح 400 الف هكتار بمحازاة الحدود السودانية . وتتوسع أثيوبيا بمشروع "فينشا" بإقامة خزانين آخرين على النهر نفسه بمساعدة إسرائيلية مباشرة ، كما حاولت إسرائيل التدخل لدى البنك الدولي لتمويل المشروع على أن يتولى الفنيون الإسرائيليون وضع الدراسات الفنية والإشراف على التنفيذ . وبسبب ارتفاع كلفه المشروع بالنسبة الى أمكانيات أثيوبيا الاقتصادية ، رفض البنك إتمام الصفقة ، فتحولت الى البنك الأفريقي للتنمية ، الذي وافق شرط أن توافق حكومتا السودان ومصر على التنفيذ[4].

في الفترات من 1989 وحتى الأن ترد أنباء عن وصول خبراء إسرائيلين الى أثيوبيا لمساعدتها على إقامة عدد من السدود هناك . وكذلك أفادت بعض التقارير عن وجود تغلغل صهيوني في دول منابع النيل الأخرى . وقد حصلت الحكومة المصرية على تطمينات من أثيوبيا

---

[1] الدستور ، العدد 662 ، 1990/1/29 ، ص 25.

[2] الدستور ، العدد 621 ، 1990/1/22 ، ص 12.

[3] ملخص رسالة ماجستير عن النيل ، مصدر سابق.

[4] عباس قاسم "الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبولتيكية" المستقبل العربي ، العدد 74 ، 1993 ، ص 37.

بشأن ما تردد عن النشاط الإسرائيلي في مشروعات المياه والسدود في أثيوبيا ، وأجرى وزير الاشغال والموارد المائية المصرى محمود أبو زيد اتصالا هاتفيا مع نظيره الأثيوبي يستفسر فيه عن حقيقة النشاط . ونفي الوزير الأثيوبي دور إسرائيل في هذه المشروعات[1] أيضا في إطار التحرك المصرى بشأن هذه الأنباء ، ذكر أن السفير المصرى في أديس أبابا (روبير إسكندر) سلم الرئيس منجستو هيلاماريام رسالة من الرئيس مبارك تتعلق بالعلاقات الثنائية بين البلدين ، وتتعلق بالتقارير التي وردت الى مصر بشأن المشاريع المائية لأثيوبيا[2]. وتحدثت صحيفة الاتحاد الظبيانية نقلا عن مصادر سياسية بالقاهرة ، أن الرئيس مبارك سلم شيمون بيريز خلال وجوده بالقاهرة ملفا خاصا بهذا الموضوع ، لمعرفة موقف الحكومة الإسرائيلية[3].

جاء تحرك مصر مع الأطراف المختلفة بشأن ما تردد من أنباء حول هذا الموضوع طبقا لما أوردته وسائل الإعلام العربية والعالمية على النحو التالي :-

جدول رقم (١)

يوضح التحرك المصرى الدولي بشأن ما تردد من وجود خبراء إسرائيليين في أثيوبيا بغرض التأثير على حصة مصر من مياه النيل

التحرك المصرى	التكرار	النسبة المئوية
مع أثيوبيا	8	%32
مع دول حوض النيل	6	%24
مع السودان	4	%16
مع الهيئات الدولية	3	%12
مع أسرائيل	3	%12
مع الولايات المتحدة	1	%4
المجموع	25	%100

*المصدر : الإدارة العامة للرأى الدولي بالهيئة العامة للإستعلامات ، تحليل مضمون أوردته وسائل الإعلام العربية والعالمية حول السدود الأثيوبية على النيل الأزرق في الفترة من أول نوفمبر 1989م وحتى منتصف فبراير نشرة رقم (104) . 1990/3/21م ، ص 37 . نقلا عن كتاب فتحى على حسين المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط ، 1997م ص 1962 .

رغم التطمينات التي تلقتها الحكومة المصرية من أثيوبيا ، والنفي الرسمي في كل من أثيوبيا، مصر وإسرائيل نورد ما رددته وسائل الإعلام العربية والعالمية حول مدى تورط إسرائيل في مساعدة أثيوبيا في إنشاء السدود .

جدول رقم (2) يوضح ما أوردته الصحف العربية والعالمية حول مدى تورط إسرائيل في مساعدة أثيوبيا في إنشاء السدود

الموضوع	التكرار	النسبة المئوية
تورط إسرائيل في مساعدة	25	%67.5
أثيوبيا في إنشاء السدود	12	%32.5
عدم تورطها	37	
المجموع	74	%100

[1] البيان الإماراتية ، 6 مارس 1999م.

[2] الحياة 19 / 1990/1م.

[3] الأتحاد ، 1990/1/12.

* المصدر : فتحى على حسين ، المياه واوراق اللعبة السياسية فى الشرق الأوسط مكتبة مدبولى 1997 ، ص 164.

النسب أعلاه تؤكد بأن هناك تورطا إسرائيليا فى مساعدة أثيوبيا فى إنشاء السدود ، وأن التصريحات والتطمينات التى ترد هى مجرد عمل سياسى ينفى الواقع ، وذلك حسب تقديرات كل دولة ، فيما لو أكدت حقيقة هذا التورط الإسرائيلى ، وما يمكن أن يؤدى إليه . فى العلاقات بينها، وإنعكاسه على الواقع الإقليمى والدولى .

حروب المياه فى شمال أفريقيا :

بالرغم من أن الحديث فى الجانب العربى يدور عن جهود التسويات السلمية للنزاعات وجهود إقامة تعاون شامل ، نجد أن الحديث فى الجانب الغربى ، ومنذ مدة طويلة مضت ، يدور عن إرهاصات نشوب حروب مياه فى شمال أفريقيا . واللافت للانتباه أن هذا الحديث يأتى دائما فى إطار دراسات أمريكية لا تقدم الحلول للدول المعنية بقدر ما تركز على "الخطر الكامن وراء نقص موارد المياه للدولة اليهودية" . وهذه الدراسات تروج لها وسائل الإعلام الإسرائيلية ، وتلتقى فى المضمون والنتائج مع دراسات حكومية إسرائيلية من بينها التقرير الذى أعدته وزارة الخارجية الإسرائيلية ، وجاء فيه أن التنافس على مصادر المياه سيشعل حربا جديدة فى المنطقة خلال أقل من عشر سنوات بين إسرائيل وجيرانها . وفى تقرير لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) صدر فى منتصف الثمانيات يقول بأن هناك عشر مناطق فى العالم مرشحة لحروب بسبب النزاع على المياه العذبة ، على رأسها منطقة الشرق الأوسط بين العرب واليهود وبين العرب والأتراك[2] ويكفى أن نقول حول أهمية هذا الأمر أن هناك عددا من الجامعات والمراكز البحثية فى الولايات المتحدة وأوربا يعكفون على دراسة المشكلة من جميع جوانبها ، فهناك على سبيل المثال فريق متخصص فى المياه يضم خبراء . متخصصين من تخصصات مختلفة أقتصادية وجغرافية وسياسية فى جامعة هارفارد فى بوسطن فى الولايات المتحدة تبحث هذه المسائل منذ عام 1990م . وهناك فريقان متخصصان فى بريطانيا يبحثان كذلك فى مسألة المياه العذبة فى المنطقة العربية ، أحدهما فى جامعة لندن والآخر فى جامعة أكسفورد [3] . وقد أشار تقرير إلى أزمة المياه فى الشرق الأوسط ، وقسمها الى ثلاث مناطق على أساس الحاجة المائية الراهنة ، وحاجاتها المستقبلية الى :

- منطقة الخطر وهى التى يتوقع أن تشتعل حروب المياه فيها خلال فترة ليست بعيدة ، وتدخل فى إطارها الأردن وسوريا وفلسطين . منطقة الخطر المحتمل ، هى المنطقة المرشحة للخطر فى حالة ما تنفذ مياهها السطحية والجوفية ، وتدخل فى حزامها بلدان الجزيرة العربية وحوض دجلة والفرات . أما المنطقة الثالثة فسماها منطقة توتر ، وهى المنطقة القابلة للصعود الى مستوى الخطر فى فترة عشرة الى عشرين عاما ، وتدخل فيها مصر والسودان ودول المغرب العربى[4].

---

[1] الدستور : العدد 621 ، مصدر سابق.

[2] البيان الإماراتية ، 13 نوفمبر 1999.

[3] عبد الملك التميمى ، مصدر سابق ، ص 156.

[4] على راضى حسانين ، مشكلة المياه فى دول مجلس التعاون الخليجى ، المياه العربية وتحديات القرن الحادى والعشرين ، المؤتمر السنوى الثالث ، مركز دراسات المستقبل ، جامعة أسيوط 24 – 26 نوفمبر 1998م ، ص 8.

الإنشاءات الأثيوبية ودول المصب :

نتعرض للجانب المتعلق بمنطقة حوض النيل ونركز على الهضبة الأثيوبية ، وأمكانية الإنشاءات التى يمكن أن تؤدى الى صراع بين أثيوبيا ودول المصب، وموقف أثيوبيا من المشروعات القومية المصرية .

أولا : تنحصر عدة صعوبات تحول دون إتمام أثيوبيا لمشروعاتها دفعة واحدة حسب وجهة نظر فنيو وزارة الأشغال العامة والموارد المائية المصرية فى :

- إن طبوغرافية الأرض الصلبة المحيطة بالنيل الأزرق ، علاوة على أنها منطقة غير آمنة بالسكان ، محدودة العائد ، وعالية التكلفة .
- المشكلات السياسية والعرقية والقلاقل التى قد تحدث بسببها .
- عدم وجود بيانات أو بنك معلومات يسهل التخطيط .
- عدم وفرة الكوادر الفنية المدربة فى مجال المشروعات المائية .
- تعدد القوميات واللغات فى كثير من المناطق.
- سنوات الجفاف المتعاقبة وأثرها الاقتصادى.
- عزوف الفنيين الأثيوبيين عن المشاركة الفاعلة مع أقرانهم من دول حوض النيل للتعاون فى مجال تنمية وأستخدام الأحواض الدولية المشتركة .
- الصعوبات التمويلية حيث لم يصل التهديد الأثيوبى لمصر والسودان بعد المرحلة الخانقة[1].

وقد أمن وزير الاشغال والموارد المائية على ما تقدم ، وذكر أن أثيوبيا لم تتقدم بطلبات رسمية بأنشاء سدود أو خزان موضحا أن غالبية المشروعات يتعذر تنفيذها نظرا لطبيعية الأرض الوعرة . علاوة على أنه لا توجد رسوم أو دراسات معدة لمثل هذه المشروعات الباهظة التكاليف والتى تقدر بأكثر من أربعة مليارات دولار[2]. ونفى الوزير المصرى أمام مجلس الشعب فى 22 أبريل 1998م ، تلقى مصر أية أعتراضات أو إنتقادات أثيوبية ، أو أريترية على المشروعات القومية فى مصر ، سواء مشروع توشكى أو ترعة السلام ... مؤكدا فى الوقت نفسه أن كافة المشروعات المصرية تتم فى إطار حصة مصر من مياه النيل البالغة 55.5 مليار متر مكعب[3]. وهى الحصة التى تلقتها مصر بموجب إتفاقية عام 1959م مع السودان ، ولم توقع عليها أثيوبيا . هناك دور مهم لعبته الطبيعة فى تحقيق التوازن المائى بين مختلف دول الحوض ، أو بين مصر على الأخص وباقى الدول . فالزراعة فى أغلب دول الحوض تقوم على الأمطار وليس على الرى ، بل إن مشكلة الحوض تكمن فى بعض الأحيان فى إفراط المطر ، وفى الحاجة الى مشاريع صرف . فجميع دول الحوض لا تحتاج من النهر إلا لبضعة مليارات أو بضعة ملايين من الأمتار المكعبة ، لذلك فإن دائرة التعارض بين مصر ودول الحوض تكمن فى إستغلال مياه النهر فى مشروعات توليد الكهرباء [4] . إلا أن ذلك لا يعنى أنه لا توجد إشكاليات ، ومن ثم الإعتماد على أن هناك صعوبات طبيعية ، مثل طبوغرافية الأرض ، أو فقر هذه الدول وصعوبات التمويل ، أو عدم حاجة هذه الدول الى المياه . لأنه إذا كانت الأسباب منطقية فى الوقت الحالى ، فليست هناك ضمانات مستقبلية أن تظل المعطيات الذاتية والموضوعية هى نفسها ، فالعلوم تتقدم والشعوب تتطور ، والاحتياجات تتزايد . كما أن المعالجات القانونية

---

[1] ملخص رسالة ماجستير عن النيل ، مصدر سابق.

[2] البيان الأماراتية ، 23 أبريل 1998.

[3] نفس المصدر.

[4] البيان الأماراتية ، 14 فبراير 1999.

لمشكلات المياه فى حوض النيل - من حيث حقوق دول الحوض والتزاماتها - تكتنفها صعوبات جمة ، فلم يعد من السهل الضغط بالوسائل القانونية وحدها لحماية حقوق الدول المتشاطئة ، بل على العكس ، يثير الدفع بالإتفاقيات القانونية حساسية الدول الافريقية فى المنابع حيث ترى أن تلك الإتفاقيات والمعاهدات التى وقعت فى عهد الإستعمار لا تمثل الشرعية الجديدة الممثلة فى دولهم المستقبلية والتى ترفض ميراثا قانونيا استعماريا غير ملزم . وأيا كانت الحجج القانونية ، فإن الحساسيات التاريخية تحجم فرص التوجه القانونى لمعالجة مشكلة الندرة المائية[1].

التعاون بين دول الحوض :

إن نهر النيل مازال النهر الأفريقى الكبير الذى لا تنظم أستعمالات مياهه إتفاقية جماعية عامة ، بينما أنهار أفريقية أخرى سبقت فى ترتيب وضعها التنظيمى والقانونى المائى بشكل جماعى مثل أنهار السنغال والنيجر والزمبيزى[2]. فى الفترة بعد أستقلال السودان فى عام 1965م وأستقلال بقية دول الحوض حتى عام 1964م ، أصبحت العلاقات المتبادلة بين دول الحوض تشمل السياسة المائية . وقد بلغت الدول المشاطئة لحوض النيل ، الحكومة المصرية بعدم أعترافها والتزامها بالإتفاقيات الثنائية التى عقدت فى فترة الإستعمار بشأن المياه .

بالرغم من تضخيم بعض الدراسات لمشكلة المياه ، التى لا يجب التقليل من حجمها او من أثرها - يمكن وضع حلول وأستراتيجيات لمواجهة تلك المشكلة . ويكمن الحل فى ضرورة العمل على أن تتم عملية تنمية حوض النيل بشكل متكامل ، وفى إطار تعاون دول الحوض وتنظيمها لخططها الوطنية فى خطة شاملة تستخدم موارد النهر الأستخدام الأمثل ، من أجل المنفعة المتساوية لشعوب الدول الواقعة على شواطئه .

فإستراتيجية التنمية المتكاملة تلك تعنى النظر لحوض النهر كوحدة متكاملة يتم تنميتها بشكل متوازن ومتناسق ، مما يحقق احتياجات كل دولة ، تأثير على بيئة النهر أو على مصالح غيرها من الدول المتشاطئة ، وبذلك يتم تجنب حدوث خلافات ، مما ترك لكل دولة أمر تنمية القطاع الذى يمر باراضيها[3]. هذا يقود الى أعمال مبدأ التعاون من أجل إيجاد نوع من التنظيم المشترك فى استغلال نهر النيل كمورد مائى بشكل عادل ومنتصف .. وهناك تجارب دولية رائدة فى هذا المجال يمكن لدول الحوض أن تستفيد منها ، مثل التجربة الخاصة بنهر الدانوب فى أوربا منذ منتصف القرن التاسع عشر ، وتجربة نهر الميكونج فى جنوب شرق آسيا[4]. بين فيتنام ، كمبوديا، لاوس وتايلاند ، التى تدار فيها سلسلة مشروعات جماعية تشمل سدود ومحطات توليد كهرباء ، وطرقا وكبارى ، حولت النهر لأداة ربط وتنمية وعامل مساعد على التعاون بين شعوب الميكونج .

هذه الاستراتيجية قابلة للتنفيذ ، إذا حرصت الدول على إقامة علاقات متوازنة ، وخلق المناخ الطيب الذى يحقق آمال شعوب هذه الدول ، فى هذا الوقت الذى يسير فيه التوجيه الدولى نحو التكتل الإقليمى ، وتطبيقات التنمية الإقليمية المتكاملة ، ومعرفة دول الحوض ، بعد انهيار المعسكر الشرقى ، وبروز سياسات بديلة لسياسات الحرب الباردة ، تهتم بهذا المنهج لمواجهة إفرازات العولمة . علاوة على أن حجم مياه النيل يبلغ 1600 مليار متر مكعب ، وفى تقديرات أخرى 1680 متر مكعب سنويا لا يستغل منها سوى 8% فقط . إذا تم استغلال فاقد المياه بشكل

---

[1] محمد حجازى ، "نحو الإستراتيجية مائية مصرية فى حوض النيل" السياسية الدولية العدد 125 ، يوليو 1996 ، ص 131.

[2] عبد الملك عدة ، مصدر سابق ، ص 8.

[3] البيان الإماراتية ،14 فبراير 1999 ، مصدر سابق.

[4] البيان الإماراتية ، 23 إبريل 1998م ، مصدر سابق.

جيد فإن من شأن ذلك أن يوفر لجميع دول الحوض ما يكفي مشروعاتها القومية ، مع وجود فائض .

هناك محاولات سبقت في هذا الإطار ، منها إنشاء تجمع الأندوجو عام 1983 ، ولكنه بدأ تجمعا غير مؤسس من وجهة النظر التنظيمية ، كانت أهدافة هي بحث التعاون والتنمية والاهتمامات المشتركة وتبادل المعلومات ، لم يكن موضوع مياه النيل من بين أهدافه المعلنة ، وقد واجهت مسيرة هذا التجمع صعوبات في العضوية . وقد انتهى نشاطه ووجوده منذ آخر إجتماعاته عام 1991م . ثم حدث في ديسمبر 1992م إتفاق وزراء الموارد المائية في أغلب دول الحوض على تأسيس تجمع "تكونيل" للتعاون الفني والبيئي وحماية وتنمية مياه النيل لمدة ثلاث سنوات ، جددت لثلاثة سنوات أخرى ، ويقوم أساسا على جمع وتبادل المعلومات واعداد الإحصاءات والتدريب لرفع كفاءة العاملين في مجالات إدارة المياه النهرية، إلا أن العضوية في التجمع ليست متوازنة ، فالبعض يشارك بصفة عضو ، والبعض الأخر بصفة مراقب[1]. وفي إطار التعاون الفني وافقت مصر على طلب أوغندا بالتعلية الثانية لسد أوين عام 1991م ، وعقد إتفاقية تعاون فني مع كينيا لحفر آبار للمياه الجوفية ، والمساهمة في مكافحة الحشائش وورد النيل في بحيرة فكتوريا ، وعقد إتفاقية إطارية مع أثيوبيا عام 1993م ، في مجال أستخدام وتنمية مياه النيل . وكذلك تم إنشاء مؤتمر لوزراء الري والاشغال والموارد المائية في دول حوض النيل تحت مسمى النيل عام 2002م ، الذي ما زالت إجتماعاته متوالية لتحقيق هذا التعاون ، وكان آخرها المؤتمر السابع الذي عقد بالقاهرة في مارس 1999م ، وتم فيه التأكيد على التوافق التام بين دول حوض النيل العشر على ضرورة التعاون لتنظيم الإستفادة من الموارد الطبيعية والبيئية والمائية لنهر النيل ، بصرف النظر عن المصالح الوطنية لكل دولة على حدة[2].

في إطار التعاون المصري ـ السوداني ـ الأثيوبي هناك أطروحات مشتركة ، حيث يمثل السودان جانبا مهما في هذه المشروعات من أجل تنمية مياه النيل الأزرق ، علاوة على وجود أمكانيات قوية ، الى جانب وجود أراضي شاسعة للزراعة على الحدود السودانية ـ الأثيوبية ، وإحتمالات توليد الطاقة الكهربائية بين الدولتين .

الخاتمة :

المتتبع لتاريخ المنطقة ، يلمس أن أستخدام مياه النيل كسلاح سياسي ، لم تكن في الأساس من دول حوض النيل وإنما من القوى الاستعمارية . إن عملية تنمية موارد المياه في هذا الحوض تعد عملية صعبة ومعقدة ، بالنظر الى تعقيدات القوى السياسية والاقتصادية ، التي إكتنفت ومازالت تكتنف الدول المشاطئة له ، مما يجعل الوصول الى إتفاق نهائي في إطار قانوني بين دول الحوض يمثل تحديا تاريخيا ينتظر شعوبه . وبالرغم من أن الكثير من دوله مازالت تلهث وراء تحقيق الوحدة الوطنية ، الأمر الذي يجعل هذه الرغبة تعلو على مسألة التعاون الإقليمي في الوقت الحاضر ، إلا أن ذلك لا ينبغي أن يكون عائقا دون الوصول الى إتفاق في التعاون الإقليمي بين دول الحوض ، من أجل التنمية ، وتحقيق رفاهية شعبها ، والوقوف في وجه مخاطر الصراع بينها مستقبلا بسبب الحاجة المتزايدة للمياه .

إن أثيوبيا سوف تسعى للإستفادة من مياه الأنهار العشرة التي تنبع فيها ،(أنظر خرطة رقم (3) .

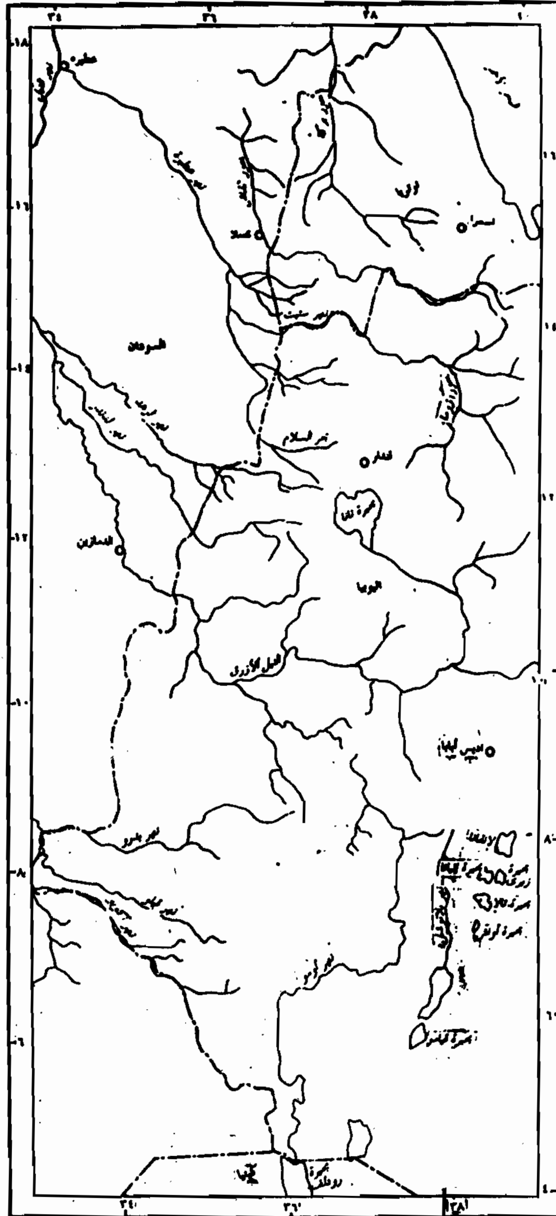
---

[1] نفس المصدر ، ص 11

[2] صحيفة الأهرام ، 18 مارس 1999 ، منسوبا الى وزير الأشغال والموارد المائية المصري – محمود أبو زيد

الانهار النابعة من الهضبة الاثيوبية

خريطة رقم (٥)



والتى تستهلك حاليا منها حوالى 600 مليون متر مكعب فقط - خاصة وأنها قد تعرضت لموجات من الجفاف والمجاعة أكثر من مرة . لذلك يجب البحث عن إمكانية مساعدتها فى المشروعات التى تجعلها تتجاوز هذه المشكلة ، وفى نفس الوقت تساهم فى زيادة إيراد النيل / والذى ستسفيد منه دول المصب ، وليس البحث عن طريق لمنعها من إقامة المشروعات التى تطلبها عن طريق قوى أخرى خارجية ، ستملأ الفراغ حتما إذا لم تسده دول الحوض .

إن إيجاد تحالفات أستراتيجية بين دول الحوض تقفل الطريق أمام التدخلات الأجنبية فى دول الحوض التى لها أهدافها السياسية التى تريد أن تخدمها وأمام الرغبات الذاتية لجهات عديدة تأمل فى أثارة عدم الثقة بين شعوب دول الحوض . وأن التفكير فى تنمية المشروعات المائية لدول الحوض وبجهود جماعية ، ترصد لها الموارد ، سوف تعود بفوائد عظيمة لشعوبه، تفوق كثيرا تكلفة الموارد التى يمكن أن ترصد للحروب .

هناك إمكانية ضخمة فى دول الحوض لو أستثمرت فى إطار تعاون إقليمى يمكن أن تحل مشكلة الأمن الغذائى ، خاصة لو علمنا أن السودان مرشح ضمن دولتين آخريتين (كندا وأستراليا) لتغطية إحتياجات كل العالم من الغذاء .

فى العام 1992م ونتيجة للقاء الذى تم بين القيادتين السودانية والأثيوبية تكونت لجنة استشارية فنية وتقرر أن تجتمع كل ستة أشهر فى الخرطوم وأديس أبابا على شكل دوري . إلا أنها توقفت فى العام 1996م نسبة لسوء العلاقات بين البلدين . أعيد تنشيط هذه اللجنة بعد تحسن العلاقات بين البلدين وكان من المفترض أن تجتمع فى شهر مايو 2000م ، إلا أنه أجل نسبّة للظروف التى تمر بها أثيوبيا فى حربها مع أرتيريا . سوف تبدأ اجتماعات هذه اللجنة فى أواخر شهر يونيو 2000م .

أيضا تكونت لجنة ثلاثية بين السودان ، مصر وأثيوبيا تعنى بشؤون النيل الشرقي فى أواسط عام 1999م ومهمتها التفكير فى أمكانية قيام مشاريع مشتركة الفوائد بين الدول الثلاثة .